للشؤون الخارجية، اثر اجتماعه مع الملك حسين وقبل توجه الاخير الى واشنطن، وذلك في معرض رده على اسئلة النواب في مجلس العموم البريطاني، بأن بلاده ترى ان على الاطراف المعنية مباشرة بازمة الشرق الاوسط ان تبادر في التحرك من اجل الوصول الى الحل الشامل القائم على اساس التفاوض المباشر. واكد ان بريطانيا تتابع اتصالاتها بشأن الشرق الاوسط مع الملك حسين والادارة الاميركية. وذكر لوس ان بلاده رحبت بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني بشأن التحرك المشترك لاعتقادها انه يشكل اساساً مقبولاً لتحقيق التسوية في المنطقة (**المصدر نفسه**، ٢٤/٥/١٩٨٥).

كما رحبت الحكومة البريطانية بجهود الملك حسين السلمية. ولم يشأ المتحدث باسم الخارجية البريطانية في تصريحاته، تعقيباً على المحادثات الاردنية ـ الاميركية، ان يعلق على مسألة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط التي طرحها الملك حسين. واشار المتحدث الى ان بريطانيا اعطت مساندتها لمبادرة الملك حسين وجهوده نحو ايجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط (**المصدر نفسه**، ٢١/٥/١٩٨٥).

وبعد اجتماع مارغريت تاتشر مع اسحق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي، ذكرت مصادر بريطانية رسمية ان تاتشر ابلغت شامير بأن حكومتها «تدعم الملك حسين في جهوده الهادفة الى البحث عن اساس يستطيع الاردن والفلسطينيون من خلاله البدء بمفاوضات مع اسرائيل من دون اي تأخير».

واضافت المصادر ان تاتشر كانت تشير، طوال مباحثاتها مع شامير، الى «الحاجة الملحة» لتحقيق تقدم (في الوقت الحالي) على طريق الوصول الى تسوية سياسية لمشكلة الشرق الأوسط. وذكرت أن تاتشر بذلت جهوداً «خارقة» «لاقناع شامير بعدم اضاعة الفرصة التي يوفرها الملك حسين للبدء بالمفاوضات المباشرة» (**السفير**، ٥/٦/١٩٨٥).

وبعد لقاء تاتشر مع الملك حسين، الذي زار لندن في طريق عودته من واشنطن، قال المتحدث الرسمي باسم الحكومة البريطانية ان تاتشر «كررت تأييد حكومتها لجهود حسين معربة سرورها لموافقة الادارة الاميركية على عقد لقاءات مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك» (**المصدر نفسه**، ٨/٦/١٩٨٥). وبعد أن أكدت تاتشر عزمها على القيام بجولة في عدد من بلدان الشرق الأوسط، حيث توقع المراقبون أن تتم في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥، سارعت وزارة الخارجية البريطانية الى الاشارة إلى أنه لا رغبة لدى بريطانيا في القيام بأي دور سوى دور «المساند». وشددت مصادر رسمية في الخارجية البريطانية على القول ان الحكومة البريطانية «تعتقد بأن ما يجري أمر مهم ويستحق الترحيب، ونحن نريد تشجيعه ولكن لا رغبة لدينا في القيام بدور الوسيط، إذ ان ذلك سيبعد الاهتمام عن المنطقة التي هي المكان المهم في الواقع» (**الشرق الأوسط**، ١٢/٦/١٩٨٥).

وبعد اجتماعها مع جورج شولتس، اعربت تاتشر عن تفاؤلها بامكانية التغلب على الرفض الاسرائيلي لوفد فلسطيني ـ اردني مشترك، ووقفت الى جانب الرفض الاميركي لفكرة عقد مؤتمر دولي، وقالت: «اننا غير متحمسين جداً لمؤتمر دولي لاننا نعتقد بأنه قد يعقد الامور». واضافت: «ويجب على الجانبين، حقيقة، أن يجتمعا سوية، وبالطبع سيحصلان، في فعلهما ذلك، على تأييد العديد من الدول، وخصوصاً الولايات المتحدة ونحن، واعتقد تأييد معظم المجموعة الاوروبية» (**القبس**، ٩/٦/١٩٨٥).

اما مؤتمر قمة رؤساء حكومات دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية الذي عقد في ميلانو في نهاية حزيران (يونيو) الماضي، فلم يتوصل الى اصدار بيان جديد بالاهداف السياسية للجماعة بشأن التطورات الاخيرة في المنطقة كما كان متوقعاً. واكتفى المجتمعون باصدار بيان عام دون ان يدرج مع وثائق القمة او اعطائه اية صفة الزامية سياسياً. وتعامل البيان الصحافي مع قضايا الشرق الأوسط بدبلوماسية عمومية ولم يشر، بحرف واحد، الى عزم اوروبا الغربية على التحرك تجاه ازمة المنطقة. واكتفى البيان بتأييد الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، كما وضع زعماء اوروبا الغربية أطراف الصراع في الشرق الأوسط على قدم المساواة وشجعوا الحلول التفاوضية.

وعزت مصادر في الخارجية البريطانية فشل القمة الأوروبية في اصدار بيان بالاهداف السياسية للجماعة الاوروبية، الى ان مناقشة المسائل الدستورية في المؤتمر استغرقت وقتاً طويلاً.

وصرحت مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، في مؤتمر صحافي، بأن رؤوساء حكومات اوروبا الغربية ناقشوا، في المؤتمر، موضوع الشرق الأوسط، لكن لم يتم التوصل الى قرار مشترك. وقالت: «اننا نأمل في ان يتم الاتفاق على وفد اردني ـ فلسطيني مشترك سيتفاوض مع اسرائيل مع احترام كليهما لحق كل بلد في أن يوجد واحترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين ـ